



الإقبال

الجماهیری للنساء فی

مسار کترهم بثلاثة أضعاف

التجمعات الاحتجاجية

عقوبات نفسية مخزية

لكسر هوية

النساء

أكتوبر / تشرين الأول - ۲۰۱۷

النشرة الشهرية

لجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية



الإقبال الجماهيري للنساء في مشاركتهم بثلاثة أضعاف التجمعات الاحتجاجية عقوبات نفسية مخزية لكسر هوية النساء

مشاركة النساء في شهر أكتوبر- تشرين الأول

إن مشاركة النساء بصورة فعالة في شهر أكتوبر /تشرين الأول في جميع الاحتجاجات وتقبلهن الدور الريادي و القيادي فيها خير دليل على دور نساء إيران المؤثر في الانتفاضات الاحتجاجية ضد نظام الحكم. كان أكبر تجمع احتجاجي للنساء المنهوبات أموالهن حيث يظهر بشكل الاعتصامات لأيام كثيرة في مختلف المدن و مازال تستمر حيث يشاركن النساء مع أطفالهن في هذه الاحتجاجات بشكل فعال .

تجمع يوم ٢٣/ أكتوبر - تشرين الأول آلاف من المنهوبين أموالهم من أقصى نقاط البلد في طهران واحتجاج كبير

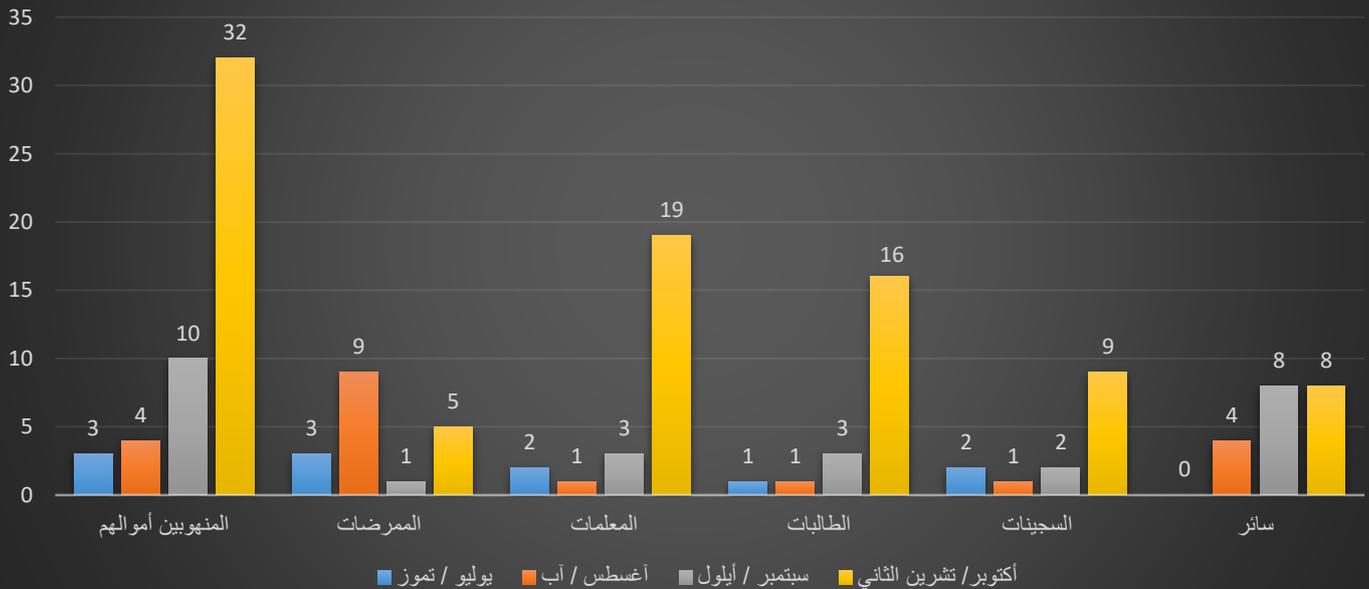
بحضور آلاف من المحتجين انطلقاً مترجلاً إلى برلمان الملالي حيث طالبوا هناك بإعادة أموالهم المنهوبة . كان في شهر أكتوبر المناخ الاجتماعي ملتهباً جداً وكان



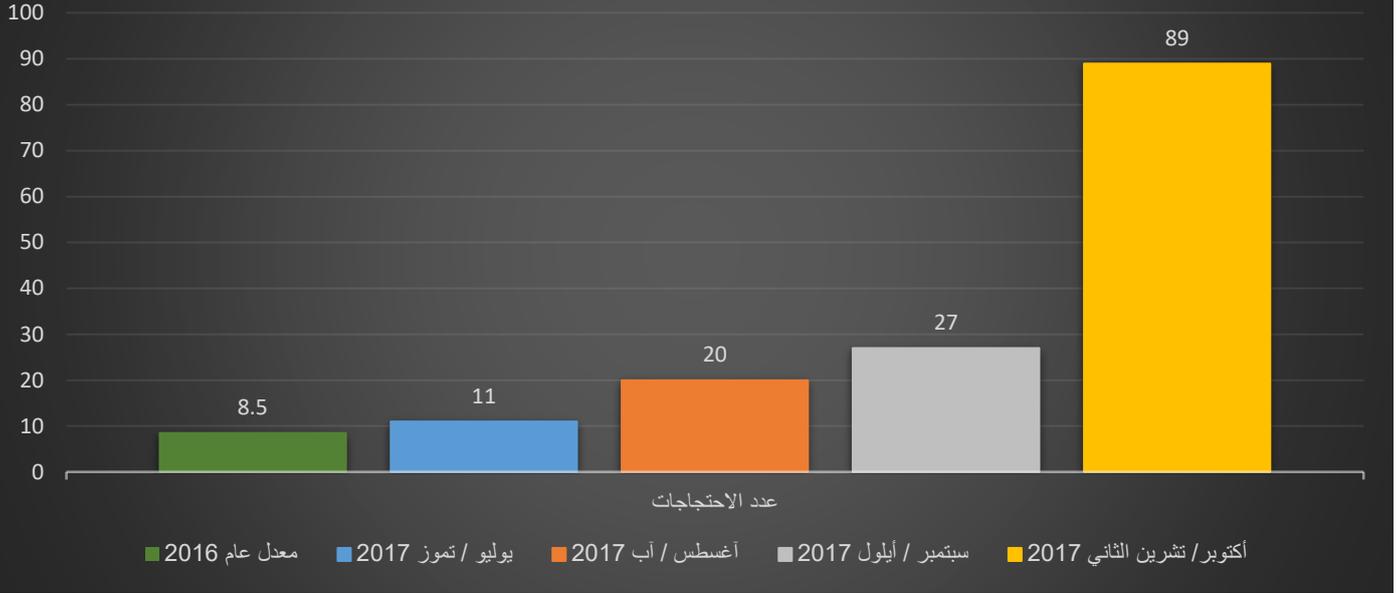
للنساء ٨٩ تجمعاً احتجاجياً على أقل تقدير و بمشاركة فعالة وملفتة وقيادية حيث يدل هذا الرقم ارتقاء٠امرات في المقارنة مع ٢٧ احتجاج في شهر سبتمبر - أيلول في العام المنصرم.

هذا و حسب إحصائية المسجلة من قبل لجنة النساء التابعة للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية خلال شهر أكتوبر للنساء ، لقد شاركت النساء على الأقل في ٣٢ مظاهرة احتجاجية للمنهوبين أموالهم و١٩ تجمعاً احتجاجياً من قبل المعلمين و١٦ تجمعاً احتجاجية للاحتجاجات الطلابية.

العدد القياسي لمشاركة النساء في احتجاجات الشرائح المختلفة شهرياً



مقارنة عملية تطور احتجاجات النساء



التعذيب النفسي والسخرية (العمل الإجباري)، إجراءات خارج إطار القانون لفرض أكثر مدى من القمع ضد النساء

هناك كان موضوع آخر في شهر أكتوبر والمثير للقلق، اعتقال وحبس ناشطة مدنية في مستشفى الأمراض النفسية وذلك بعد إصدار أحكام خارج القانون مثل الجلد والإرغام بالأعمال القسرية للنساء الناشطات في الشبكات الاجتماعية وتوسل نظام الملالي بأساليب في العقوبات للإنسانية بغية كسر معنويات النساء اللاتي يتجرأن بلاهوادة كسر القيودات والمضايقات الاجتماعية والعملية في تعامل النظام معهن بالذات.

نستطيع القول أنه هناك تقريباً جرت جميع السجينات السياسيات في طهران سجن " قرچك " بمدينة ورامين بينما لا يوجد في سائر المدن موضوع باسم تفكيك الجرائم في السجون حيث يحبسون مع السجناء العاديين . لاشك هناك أساليب مختلفة لفرض الضغوط على السجناء و عوائلهم كحبسهم في الزنانات الفردية لمدة طويلة و معزولة دون أي اطلاع عن العالم الخارج ، و ترك السجين في حلة عدم الحسم القضائي وحبس السجناء دون رعاية تفكيك الاتهامات وإدخال المرضى النفسيين بين السجناء ، إشاعة الأقاويل و تهديد السجناء أو عوائلهم تجاه مصير أكبادهم وما إلى ذلك . لكن هناك تجربة جديدة في تعذيب السجناء تم تطبيقها على السجينة السياسية ليلا ميرغفاري (ناشطة مدنية لحقوق الأطفال).



اعتقلت ليلا ميرغفاري يوم ٢٦ / سبتمبر- أيلول ٢٠١٧ بواسطة القوات الأمنية وأقيدت إلى مستشفى " روزه " الخاصة للمرضى النفسيين بعد ما انهالوا عليها بالضرب المبرح والشتائم . هناك ردهة في هذه المستشفى تخص القوات الأمنية حيث قيد العناصر الأمنية أطراف هذه السجينة بالسرير حيث كانت تقضي كل ٢٤ ساعة من الليل والنهار بهذه الحالة إلا في المواعيد المحددة للأعمال الفردية .. كما كانوا يجبرونها بتعاطي أدوية المرضى النفسيين حيث وإثر هذا الأعمال الإجرامية تعرضت للتدمير الشديد في وضعية هذه السجينة النفسية حيث كانت تعجز عن النطق لمدة طويلة.

و في اتصال هاتفي قصير مع عائلتها يوم الخميس ٢٦ / سبتمبر- أيلول ٢٠١٧ وصفت وضعية المستشفى بأنها فظيعة ومروعة جداً كما وصفت التعامل مع المرضى النفسيين غير إنساني أيضاً.

هذا وتم إطلاق سراح ليلا يوم ٣١ / سبتمبر- أيلول ٢٠١٧ نتيجة الضغوط من خارج السجن وبهذا قضت أكثر من شهر في مستشفى الأمراض النفسية في ظروف سيئة جداً.

هذا وقد سبق أن اعتقلت في حزيران ٢٠١٧ وتم الإفراج عنها بقيد الكفالة . كما وقد سبق أن اعتقلت هذه الناشطة المدنية في أكتوبر - تشرين الأول ٢٠١٥ مقابل سجن إيفين في تجمع احتجاجي وتم الإفراج عنها بقيد الكفالة أيضاً . كما تم إحضار هذه الناشطة المدنية في يوم ٢٦ / ديسمبر - كانون الأول ٢٠١٦ بسبب مشاركتها في مراسيم تخليد ريحانه جباري وخضعت للاستجواب أيضاً.

الجلد والسخرية (الأعمال الإجبارية مجازية)

خلال الأشهر الأخيرة تم صدور أحكام بجلد ٥ نساء على الأقل باتهام تبني الاتصال الانترنتي مع الرجال والسخرية (الأعمال الإجبارية) حتى لمدة عامين و في ظروف غير إنسانية.

١- في شهر نيسان العام الجاري ، تم صدور الحكم بجلد ٧٤ ضربة على " مينا (٣٥ عاماً) باتهام الاتصال مع رجل غريب في الفضاء المجازي والعمل في المغتسل لغسل الجثث (جريدة إيران الحكومية ١٦ / مايو - أيار ٢٠١٧).

٢- في يوليو / تموز ٢٠١٧ تم صدور حكم على امرأة بنفس العقوبات أي بالجلد والعمل الإجباري رغم إنها أوضحت في جلسة المحكمة بأن اتصالها كانت حول عملها الوظيفي وليس إلا (وبسایت بازتاب الحكومي ٦ / يوليو / تموز ٢٠١٧).



٣- و في أغسطس - آب اعتقلت " فريبا " ٣٥ عاماً من العمر باتهام الاتصال مع زميلتها في الجامعة (٢٤ عاماً) ورغم رفض هذا الاتهام تم صدور حكم بجلدها ٩٩ ضربة والعمل الإجباري لمدة عام واحد في مراكز الخدمات العامة (موقع ركننا الحكومي ٢٥ / يوليو - تموز ٢٠١٧).

٤- و نُشر خبر اعتقال شابة في أكتوبر - تشرين الثاني باتهام علاقة مخفية إنترنتية مع رجل غريب حيث صدر الحكم عليها بتحمل ٩٩ جلدة والعمل الإجباري لمدة عام واحد في مركز المرضى النفسيين (موقع همشهري - الحكومي ٩ / أكتوبر - تشرين الثاني ٢٠١٧).

٥- هذا و تم محاكمة شابة باتهام الاتصال الانترنتي في الشعبة رقم ٥ للمحكمة الجزائية في محافظة طهران في أكتوبر حيث صدر الحكم عليها بتحمل ١٠٠ جلدة و العمل الإجباري لمدة عام واحد في مستشفى الأمراض النفسية . جدير بالذكر أن كشف هذا الاتصال من خلال فحص هاتفها و دراسة رسالاتها التلغرافية بواسطة المخبرين السريين (شرطة فتى) . (موقع آفتاب نيوز الحكومية ٢١ / أكتوبر - تشرين الثاني ٢٠١٧) .

العقوبات غير القانونية

قرر نظام الملالي في المادة رقم ٦٣٧ لقانون الجزاء العام المقرر في عام ١٩٩٦ والتي تم نسخها في القوانين البعدية، بأن عقوبة العلاقة الغير شرعية ، كعقوبة العمل المنافي للعفة (حسب تعبيرهم) بضرب ٩٩ جلدة . كما تم تحديد مصاديق مضامين الجريمة في قانون الجرائم الانترنتية المقرر في ٢٦ / مايو ٢٠٠٩ والتي تشمل التحريض والتشجيع و الترغيب و التهديد أو الدعوة إلى الفساد و الفحشاء و ارتكاب جرائم منافية للعفة أو الشذوذ الجنسي.

رغم هذا ينص مادية رقم ٢٤١ لقانون الجزاء المقرر في عام ٢٠١٣ كما يلي:

"في حال عدم وجود أدلية وبراهين للإثبات القانوني على حدوث الجرائم المنافية للعفة ورفش المتهم ، يمنع منعاً باتاً أي تحقيق واستجواب لكشف الأمور السرية و المستورة عن الأنظار.

إذن ، وأولاً : إن تفتيش هاتف المتهم التي رفضت الاتهام وإصدار حكم الجلد لها حتى حسب هذه القوانين العائدة إلى القرون الوسطى تعتبر عمل خارج القانون، لكن تم هذه الأعمال اللاشريعية بواسطة الشرطة السابيرية وبالتالي السلطة القضائية.

ثانياً: إن إصدار أحكام التعذيب النفسي المخزية مثل السخرية والعمل الإجباري من المتهم أو حبسه في المستشفى الأمراض النفسية التي ليس إلا لغرض كسر هوية النساء الإيرانيات، و التي حتى لم تذكر في قوانين نفس هذا النظام، يعتبر مخالفة قانونية تماماً.